مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الحياد في السياسة الخارجية السويدية، دراسة تحليلية في التكييف من الحياد التقليدي الى عدم الانحياز العسكري
اسم الكاتب: أ.م.د. عباس هاشم عزيز
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/363
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الحياد في السياسة الخارجية السويدية، دراسة تحليلية في التكييف من الحياد التقليدي الى عدم الانحياز العسكري

ا.م.د. عباس هاشم عزيز (*)

الملخص:

تعدُّ السويد اليوم من اكثر الدول الاوربية فاعلة في البيئة الاقليمية والدولية على الرغم من تبنيها الحياد كمبدأ توجيهي في سياستها الخارجية ومنذ اكثر من قرنين من الزمن، ان طول المدة الزمنية للحياد السويدي جعل منه معيارا عالميا وسياسة خارجية متفق عليها في الداخل السويدي وثقافة سياسية متأصلة في المؤسسات والمجتمع السويدي.وبالرغم من ان النقاش لا زال جاريا حول السياسات الامنية والخارجية السويدية بعد نهاية الحرب الباردة لاسيما التعاون مع الناتو من خلال برنامج الشراكة من اجل السلام والانضمام الى الاتحاد الاوربي وتأثير ذلك على مبدا الحياد المتبع في السياسة الخارجية. الا ان السويد تصَّر على انها ما زالت متمسكة بالحياد ولكن بشكل اكثر تكيُّفا يتمثل بالحياد في وقت الحرب وعدم التحالف العسكري وقت السلم.

المقدمة.

يجادل الكثير من الباحثين في طبيعة الحياد السويدي ، ويرون ان السويد تعيش ازمة هوية في سياستها الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة ، مردها ان السياسة الخارجية السويدية كانت ولمدة زمنية طويلة تتبنى الحياد كسياسة في محيطها الاقليمي والدولي. ومع تغير البيئة الاقليمية والدولية بنهاية الحرب الباردة عام 1989 بدأت سياستها الخارجية تتكيَّف مع هذا التغير وبالقدر الذي يبقي على الحياد كمبدأ تسيير عليه في علاقاتها الدولية، ملامح هذا التكيَّف تمثل بالانضمام الرسمي للاتحاد الاوربي عام 1995. أن

(*)فرع الدراسات الدولية، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

تاريخ استلام البحث : 2019/10/21 تاريخ قبول النشر : 2019/11/10

التخلي عن الحياد التقليدي كمبدأ توجيهي لصالح التضامن اعتبر متوافقا مع العضوية في الاتحاد الاوربي والتعاون مع حلف الناتو، لا سيما بعد المصادقة على معاهدة لشبونة 2016 من قبل البرلمان السويدي. لذا اصبح الحديث عن بلد "محايد" بالمفهوم التقليدي للحياد قد لا يكون صحيحا، والاقرب الى ذلك هو " عدم الانحياز العسكري " لاسيما وان بيانات السياسة الامنية والخارجية المقدمة الى البرلمان السويدي ومنذ نهاية الحرب الباردة ظلت تتحدث عن "عدم التحالف العسكري في وقت السلم والحياد في وقت الحرب " وهو ما يثبّت شكل اخر من اشكال الحياد والذي يمكن ان يطلق عليه عدم الانحياز العسكري.

الكلمات الافتتاحية.

الحياد. السياسة الخارجية، السويد، الحياد التقليدي. عدم الانحياز. العسكري.

مشكلة البحث.

تتمحور مشكلة البحث في عدة اسئلة وهي : ما هي اسباب سياسة الحياد السويدية ؟ وكيف استطاعت السويد المحافظة على حيادها في الحربين العالميتين الاولى والثانية ؟ وكيف تغير مفهوم الحياد التقليدي لصالح عدم الانحياز العسكري كمبدأ توجيهي في السياسة الخارجية السويدية بعد نهاية الحرب الباردة؟.

فرضية البحث.

يقوم البحث على فرضية مفادها، ان سياسة الحياد السويدية اتسمت بالمرونة والتكيف مع تغير اوضاع البيئة الدولية الامنية والاقتصادية المحيطة بالدولة السويدية، وشكلت نهاية الحرب الباردة نقطة فاصلة في تكييف حيادها التقليدي لصالح "عدم الانحياز العسكري".

حدود للبحث:

للبحث حدود موضوعية ومكانية وزمانية، اذ تتمثل الحدود الموضوعية بموضوع الحياد في السياسة الخارجية السويدية، اما حدوده المكانية فهي السويد ومحيطها الاقليمي والدولي وفي حدود زمانية تبدأ من تبني السويد لحياد صريح عام 1814 حتى عام

2018 وما تلاها لم تشهد السياسة الخارجية لحد موضوع الدراسة اي تغير كبير في نهجها الحيادي.

هيكلية البحث.

قسم البحث الى مبحثين، تناول المبحث الاول، تاريخ ومقومات الحياد في السياسة الخارجية السويدية، ومن خلال مطلبين، الاول : بدايات الحياد السويدي والثاني مقومات الحياد السويدي. في حين تناول المبحث الثاني التحول في الحياد السويدي "من الحياد التقليدي الى عدم الانحياز العسكري "مع رؤيا تقييمية وعلى وفق مطلبين، الاول، التحول في سياسة الحياد السويدي1989-1999. والثاني، رؤية تقييمية. وخلص البحث الى خاتمة.

المبحث الاول: تاريخ ومقومات الحياد في السياسة الخارجية السويدية.

يمثل عام 1814 نقطة تحول في التاريخ السويدي، فبعد خمسة وعشرين حربا خاضتها السويد في اقل من ثلاثمائة سنة قررت السويد التخلي عن موقفها العدواني تجاه جيرانها، والتمسك بالحياد. الا ان هذا لا يعني ان عملية تحول السويد من دولة محاربة الى دولة مسالمة سارت بسلاسة، فخلال القرن العشرين عبرت السويد الخط الدقيق الفاصل بين الحياد والتقارب السياسي مع محيطها الاقليمي، هذا الامر يوضح ان سياسة السويد الحيادية عملية معقدة ومتعددة الابعاد.

المطلب الاول: تاريخ الحياد السويدي.

أن فهم تحول السويد الى الحياد يتطلب العودة الى جذور هذا الحياد والعوامل الدافعة له، والاشكال الذي اتخذه على وفق تغير الاوضاع المحيطة بالدولة السويدية ومنذ عام 1814.

ويظهر التاريخ الحديث ان السويد اشتركت قبل ذلك في اول تشكيل رسمي للحياد عام 1700، عندما انشأت عصبة للحياد المسلح مع كل من روسيا، الدنمارك، والنرويج، لدفع الاعتداءات التي قد تقع من فرنسا وإنجلترا وإسبانيا المشتبكة في حرب وقتئذ، ثمّ انضمت عام 1800 الى عصبة الحياد المسلح الثانية التي ضمت نفس الدول

مع بروسيا لتردّ الاعتداءات المتكررة التي كانت تقوم بها إنجلترا وفرنسا المتحاربتين على سفن المحايدين وتجارتهم[1].

ان سياسة الحياد السويدية تشكلت على وفق الاوضاع السياسية التي احاطت بالسويد بعد احتلالات تعرضت لها، وحروب طويلة خاضتها مع جيرانها في بيئتها الشمالية والساحة الاوربية [2]، ناهيك عن تأثير موقعها الجغرافي الذي جعلها قلقة دائما من محيطها المتصارع، كما ان القدرات التي تملكها لم تكن لتؤهلها لتحمل تكاليف الحروب ولا الحفاظ على استقلالها، فهي دولة تعدّ صغيرة من حيث السكان والحجم الجغرافي مقارنة بدول كبرى في محيطها الاوربي. ويمكن اضافة عوامل داخلية ساهمت في تشكيل سياسة الحياد السويدية، تمثلت بنتائج الحروب التي خاضتها السويد في اوربا ومع جيرانها والتي كان اخرها حملتها ضد النرويج عام **1814**[3]. نتائج هذه الحروب دفعها الى تجنب التورط فيها، والتركيز على الداخل. هذا التركيز انعكس بإيجابية في تطور نظامها السياسي وبمرور الزمن من نظام ملكي مطلق الى نظام ملكي بطبيعة برلمانية، فضلا عن بناء اقتصاد تنامى تدريجيا من اقتصاد متطور منذ سبعينات القرن الماضي الى نظام مثالي في القرن الواحد والعشرين، انتج مجتمع عرف بمجتمع الرفاهية.

ويبدو أن اغلاق باب الانجرار في سياسات الحروب الساخنة والباردة بين الدول الكبرى، والتفرغ لتطوير البيئة الداخلية، كانت سياسة ناجحة. ولدّت انطباع مفاده، ان سياسة الحياد كانت سببا في الرفاهية السويدية، وعدت ثقافة الحياد ثقافة سائدة في المجتمع السويدي.

الطابع الديناميكي لسياسة السويد الخارجية والتي تقوم على الابتعاد عن التحالفات في وقت السلم والحياد في وقت الحرب وجدت تطبيقاتها في الحربين العالميتين الاولى والثانية. على وفق مدارس فكرية رئيسية هي : الواقعية، الاقتصاد، التحريفية، الثقافة. هذه المدارس يمكن فهمها على وفق سياسة الحياد التي طبقتها السويد خلال تاريخها الحديث خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية.

اولا : الحياد السويدي في الحرب العالمية الاولى.

تمتعت السويد بسلام تام في الايام الاولى من الحرب العالمية الاولى التي نشبت في 28 تموز 1914، ولم يكن للحكومة السويدية موقف واضح بشأن الحرب، لأنها كانت تعيش حالة من عدم اليقين من الموقف الالماني من حيادها[4]. لكن الامر تغير بتلقي الحكومة دعما كاملا من البرلمان السويدي بشأن موقف الحياد، فأعلنت حيادها بشأن الحرب بين النمسا والمجر وصربيا، ومن ثم تلا ذلك اعلان جديد فيما يتعلق بالحروب المستمرة التي بدأت ذروتها في 3 اب 1914. لقد كانت القراءة السويدية لمجريات الحرب مهمة في تكييف حيادها على وفق مصالحها، فعندما اعلنت المانيا الحرب على فرنسا وروسيا، كانت السويد تعتبر هزيمة روسيا مهمة لمصالحها، وهو الامر الذي دفع السويد الى امالة حيادها لصالح المانيا. ومع ذلك فقد اجبرت السويد في نهاية المطاف الى اعلان مشترك للحياد مع (النروج والدنمارك)[5].

وتوضح مجريات الحرب ان الحياد السويدي لم ينتهك من قبل المتحاربين، ويرجع البعض ذلك الى اتفاقيات لاهاي لعام 1907 التي شرعت الحياد وواجبات الدول فيما يتعلق بالحرب البرية والبحرية على السواء.

كانت للمصالح التجارية للدول المتحاربة والحيادية دورا كبيرا في تحديد شكل العلاقات بينهما، فقد تضمنت الحرب العالمية الاولى بعدا تجاريا واضحا، فعلى الرغم من ان الجانب القانوني قد قنن مواقف الاطراف المتحاربة، الا هذا التقنين لم يكن واضحا بما فيه الكفاية ليحدد البعد التجاري للحرب، لذلك نتج عن عدم الوضوح مشاكل للسويد لاسيما عندما قامت بريطانيا بأغلاق بحر الشمال امام التجارة الالمانية من اجل اضعافها، تبعتها خطوة اخرى بتقييد التجارة للدول المحايدة مع المانيا، وكان ذلك بمثابة ضربة للاقتصاد السويدي. وقد حاجج رئيس الوزراء " هوجلمان همرشولد" Hjalmar Hammarskjöld (1914-1917)الاجراء البريطاني بدعوى انتهاكه للقانون الدولي الذي ينص على حرية التعامل التجاري للدول المحايدة مع الاطراف المتحاربة على

قدم المساوات. لكن لم تكن هناك استجابة لهذه الدعوى من قبل الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الحليفة لبريطانيا في الحرب[6].

ازاء اوضاع الحرب اضطرت النرويج الى التكيف مع أثار الحرب البحرية البريطانية فيما يتعلق بالتجارة، وظلت معضلة السويد الحليف المحايد لألمانيا، وتحت ضغط مشاكل الامدادات وخطورتها اضطرت الحكومة السويدية في عام **1917** الى التوجه نحو الوفاق في التجارة بين المتحاربين [7].

وضعت دراسة قام بها "ستيفن كوبليك" **Steven Koblik**تقييما للموقف السياسي للسويد بين عامي **1917–1918** تقوم على تفسير مفاده، عدم وجود توافق في الآراء بشأن قضايا السياسة الخارجية داخل مجتمع صنع السياسات في السويد، اذ مع تقدم الحرب تضاءلت حالة الدعم الشعبي لسياسة الحياد، مع ميل الى المانيا حتى عام **1916**، ومع تغير مجرى الحرب انقلب حياد السويد نحو دول المحور، لا سيما بعد انسحاب روسيا من الحرب عام **1917**، وزيادة مشاركة الولايات المتحدة الامريكية في الحرب[8].

ثانيا : الحياد السويدي في فترة ما بين الحربين العالميتين.

انتهت الحرب العالمية الاولى بانتصار القوى العظمى التقليدية، بريطانيا وفرنسا مع الولايات المتحدة الامريكية الدولة الصاعدة الجديدة، وهزمت المانيا وايطاليا، وكان من نتائجها ايضا استقلال فنلندا ودول البلطيق وبولندا، واستعادت الدنمارك الجزء الناطق بالدنماركية من المانيا " شليسفيغ" **Schleswig**، وقد وجدت السويد نفسها محاطة بدول صغيرة لا علاقات قوية لها مع الدول العظمى المحيطة بها. في هذه الفترة تحول الحياد الى تقليد حقيقي لأسباب محلية ودولية. ومع ان الاختبار قبل الحرب كان بين الحياد الوطني والتحالف العسكري، صار البديل الان هو في ايجاد مقاربة تقوم على تساؤل فيما اذا كان للسويد لها ثقة في نظام الامن الجماعي لعصبة الامم التي تأسست في **1919–1920**. ويبدو ان فكرة الامن الجماعي التي تبنتها العصبة قد مثلت عقبة امام مبدا الحياد السويدي. ويفسر ذلك الموقف العدائي الذي كان واضحا للقوى المنتصرة تجاه

الحياد كمبدأ عام. والتي وضعت فيه الدول الصغيرة تحت الضغط لإعادة النظر في سياساتها.

ومع كون الحياد يتعارض من حيث المبدأ مع فكرة الامن الجماعي، اضطرت السويد ودول محايدة اخرى التوقف عن استخدام مصطلح الحياد لتصوير انفسهم انهم مع الفكرة الاممية الجماعية، وظهرت في تلك الفترة تسمية المحايدون السابقون، وهو توصيف استخدم لوصف الدول المحايدة ومن ضمنهم السويد. ويبدو ان مبدا الامن الجماعي بتبنيه حظر قانوني للحرب في ميثاق كيلوغ – بريان[9] قد جعل من الحياد مبدا غير عملي من الناحية الواقعية.

اتجهت السويد لبناء دفاع شمالي بعد ان غادرت مع الدول الإسكندنافية الاخرى عصبة الامم عندما غزت ايطاليا اثيوبيا عام **1936**، لكنها فشلت في مسعاها في ظل اوضاع المناخ الدولي المتدهور، ولم يكن امامها سوى الالتزام بالحياد لتتجنب تداعيات الاحداث الدولية المتجهة للحرب، وتمكنت في عام **1939** من الوصول الى اتفاق على ضرورة الدفاع بقوة عن الحياد مع الاطراف الدولية الفاعلة أنداك[10].

ثالثا : الحياد السويدي خلال الحرب العالمية الثانية.

عندما اندلعت الحرب في **1** ايلول عام **1939** أعلنت الحكومة السويدية حيادها، واصدرت بالاشتراك مع حكومات الدنمارك والنرويج اعلان اسكندنافي ثان في **3** ايلول من العام نفسه يؤكد حيادها، ورغم موقفها هذا الا أنها واصلت علاقاتها التجارية مع المتحاربين، لكن غزو المانيا لكل من الدنمارك والنرويج في **9** نيسان **1940** اوقف تجارتها مع الغرب، وبدأت تجارتها تنمو باتجاه المانيا، لذا يشير الباحثين انه لا يوجد بلد غير محتل أدى دورا حيويا في النظام الاقتصادي للنازيين كالسويد المحايدة [11].

أن قراءة دقيقة للموقف السويدي من اطراف الحرب لاسيما بعد عام **1939** توضح ان السياسة السويدية وجدت نفسها في اوضاع متناقضة، فهي من جانب تضامنت مع دول الشمال ضد العدوان الالماني، ومن جهة اخرى كانت واقعة تحت الضغط الاقتصادي الداخلي الذي لم يجد غير المانيا خيار التنمية تجارتها. لذلك فأن الحياد

كسياسة عملية تعرضت للانحراف خلال الحرب في ثلاثة مناسبات حرجة، الاولى في حرب الشتاء 1939–1940 وهي الحرب التي شنها السوفييت بقصد احتلال فنلندا، وخلالها قدمت السويد المساعدات الانسانية للمتطوعين الفنلنديين وزودتهم بالأسلحة، علاوة على ذلك اشتركت وحدة جوية سويدية بالقتال الى جانب القوات الفنلندية [12]. والثانية الاحتلال الالماني للدنمارك والنرويج عام 1940 اذ اجبرت المانيا السويد على السماح لنقل الجنود المجازين وتزويدها بالذخيرة ومواد حربية عبر ارضيها الى النرويج[13]. والثالثة الهجوم الالماني على اتحاد الجمهوريات السوفيتية في عام 1941، فقد اجبرت المانيا السويد على السماح لنقل قسم من قواتها من النرويج الى فنلندا عبر السويد، وكذلك استخدام السكك الحديدية السويدية لنقل القوات والمعدات العسكرية الالمانية كشرط اساسي في ابعاد السويد عن الحرب [14]. في كل هذه المناسبات الثلاث، حاولت السويد ان تواكب الظرف الضاغط عليها وتنحرف عن الحياد بشكل يلبي هدف الحفاظ على الحياد نفسه، وأهم من هذا كله الحفاظ على استقلالها.

تكشف مجريات الحرب العالمية الثانية أن الالمان لم يكن وحدهم الذين يضغطون على الحياد السويدي، بل واجهت السويد ضغوط اخرى على تقديم العون العسكري والتجاري والانساني للحلفاء، بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، مع طلب لوقف عبور الالمان عبر الاراضي السويدية، والحد من تجارتها مع المانيا، ومع استمرار هذه الضغوط اضطرت السويد الى الغاء اتفاقياتها مع الالمان منها اتفاقية العبور في تموز 1940 والاتفاقية التجارية في تموز 1943، واتفاقية تجارة الحديد الخام في نيسان 1944 بعد أن طلبت بريطانيا والولايات المتحدة من السويد تخفيض صادراتها من الحديد الى المانيا، وفي وقت لاحق طلبت القوى الغربية من السويد قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا، الا ان هذا الطلب تم رفضه، وفي ايلول 1944 قررت الحكومة السويدية حظر جميع الشحن الاجنبي من المياه الاقليمية السويدية، وهو ما انهى جميع انواع التجارة مع المانيا عمليا [15].

ويبدو ان انحراف الحياد السويدي في هذه الحرب كان يشكل مصلحة لكلا الطرفين المتحاربين، فبريطانيا استخدمت على الدوام المجال الجوي السويدي عند مهاجمتها المانيا،

وقامت الولايات المتحدة الامريكية في 1944–1945 بنقل رجال الشرطة النرويجيين من السويد الى شمال النرويج تحت ذريعة تدريب الشرطة النرويجية. كما ان المانيا فضلت سويد خارج اطار العمليات العسكرية للاستفادة منها في الحصول على خام الحديد الضروري في صناعة اسلحتها [16].

المطلب الثاني: مقومات الحياد السويدي

للحياد عدد من المقومات أدت دورا في تبنيه كمبدأ في السياسة الخارجية السويدية، وادت دورا اخرا في استمراره وبالتالي نجاحه، حتى عدا نموذجا لشكل الحياد المرن الذي يتكيف على وفق اوضاع البيئتين الداخلية والخارجية.ويمكن اجمال هذه المقومات بالاتي:

اولا : الموقع الجيوسياسي للسويد.

يعد الموقع الجيوسياسي للسويد من اهم اعمدة حيادها، اذ تقع السويد في النصف الشرقي لشبه الجزيرة الاسكندنافية في شمال أوروبا، وتتوسط عبر بحر البلطيق من بولندا وألمانيا والاتحاد السوفيتي. هذا الموقع جعلها تراقب بدقة الصراع القاري الذي اجتاح سهل شمال أوروبا منذ الحروب النابليونية وحتى حربها الأخيرة مع النرويج عام1814، وقبلها كانت السويد رسميًا مشاركًا متحمسًا في الصراع الأوروبي. وعلى الرغم من أن حدودها قد تقلبت كثيرًا منذ العصور الوسطى [17]، إلا أن السويد لا تزال مقيدة باوضاعها الجغرافية. ان قراءة جغرافية السويد توضح انها دولة حاولت ان تنتفع من مزايا موقعها الجغرافي اقتصاديا في منطقة كانت عاجة بالصراعات والحروب، لذا قدمت نفسها في شمال اوربا وغربها كدولة محايدة اكثر موثوقية في التجارة الاوربية والعالمية، وقراءة ارقام النقل البحري السويدي للمدة 1786–1787 تشير الى وجود ما بين 1000 و1200 سفينة سويدية تعمل في التجارة والشحن بسعة تبلغ 160 الف طن[18]، اذ ان ميزة الاستفادة من التجارة العالمية البحرية كانت احد دوافع تبني سياسة الحياد، لاسيما بعد ان فقدت السويد وضع الدولة العظمى بعد 1772 وبدأت بالتكيف البطيء مع وضعها الجديد في السياسة الدولية[19]. ويبقى عامل التوازن بين القوى العظمى عاملا مهما في الحفاظ على الحياد السويدي ومنذ تبنيه كمبدأ توجيهي في السياسة الخارجية، فصراع

المانيا وحلفائها من جهة وبريطانيا وروسيا القيصرية من جهة اخرى وحلفائهم رسخ عقيدة الحياد في السياسة الخارجية السويدية، لا سيما بعد ان حققت هذه السياسة مكاسب للدولة السويدية على الصعيد الامني والاقتصادي، ومن جانب اخر وفرت للدول المتصارعة منطقة امنة وموثوقة للتعامل معها، ولدول الشمال الاوربي منطقة توازن مرغوب فيها [20].

تشترك السويد في روابط اقتصادية قوية مع الاقتصاديات الغربية. وعن طريق هذه الروابط حققت السويد الكثير من التطور الاقتصادي، لذا فأن اهمية القنوات الاقتصادية الغربية لهذا الازدهار تعده ضروريا. ومع استمرار السويد بمظهر الدولة المحايدة اشتركت السويد مع دول الشمال الأخرى في ميلها إلى الظهور الواضح في القضايا والساحات العالمية على أمل تعزيز التغيير الدولي في كل من قضايا الشمال والجنوب، وفي المفاوضات بين الشرق والغرب. التعريف الكلاسيكي لعقيدة السياسة الخارجية السويدية هو التحرر من التحالفات في السلام والتي تقود إلى الحياد في الحرب.

ثانيا: الهوية الثقافية للحياد.

من خلال السياق التاريخي للمجتمعات يمكن فهم الكيفية التي تتوطد بها تقاليد سياسية معينة في الهوية الثقافية لأي مجتمع، والتي غالبا ما تكون نتاج للقواعد، المعايير، والنمط المقبول للسلوك، وهي تمثل استجابات مجتمعية مختلفة، وبمرور الزمن تصبح جزءا لتكامل الهوية الوطنية، بمعنى اخر، تتحول الى مؤسسة مجتمعية تفصح عن هوية معينة يتميز بها مجتمع عن اخر [21].

تتوضح اهمية الحياد في المجتمع السويدي كونها أوجدت روابط تاريخية وايديولوجية مع الحياد كسياسة متبعة، لذا فان معظم السويديين يدركون " انها السياسة الوحيدة التي يمكن تصورها " وهي جزء من التعريف بهويتهم الوطنية [22]. ويبدو ان الهوية الحيادية للسويد تنامت بالتدريج مع اعتماد السويد الحياد كمبدأ في التعامل الخارجي ومنذ عام **1712** بعد خسارتها لفنلندا لصالح روسيا، واتجاهه الترسيخ السلام الداخلي وتعزيز استقرارها،

ان الهوية الوطنية الحيادية للسويد خلقتها سياسة خارجية اتسمت بالسلمية خلال قرنين من الزمن حتى اطلق عليها أسم "البلد المحمي"[23].

في السويد يمكن الاستشهاد بالأسباب الثقافية والايديولوجية " في العمل من اجل السلام ". ويبرز ذلك من خلال وضع الحياد السويدي أو ما يسمى بـ "النموذج الثالث"، بمعنى وسيط محايد، والذي اتخذ طابع مؤسسي بين المجتمع السويدي والدولي، لذا يرى يوهان الياسون **Johan Eliasson**ان التحديد الدائم للحيادية ترك انطباعات لا تمحى على الهوية السويدية [24].

ثالثا : الهوية الامنية للحياد.

اعتمدت السويد ومنذ تبنيها الحياد كمبدأ في سياستها الخارجية على دفاع وطني يقوم على مبدا الردع لأي هجوم محتمل وجعله مكلفا للغاية مقابل المكاسب المحتملة له. ومن اجل جعل عملية الردع فعالة بدأت السويد بأنشاء مجلس الشمال "**EFTA**" للدفاع، ويبدو ان سياسة الردع المسلح المرن مع عوامل اخرى قد اثمر في ابعاد السويد عن الحرب العالمية الاولى، وقد جرى نقاش واسع داخل السويد للانضمام الى عصبة الامم ولاحقا منظمة الامم المتحدة، وانتهى النقاش الان المنظمة الدولية المعنية بتبنيها نظام الامن الجماعي لا تتعارض مع الحياد[25]، بل انها تشكل دعامة اضافية لمبدأ الردع المعتمد من قبل السويد. وانها ستجعلها ناشطة في ارساء تقاليد سويدية في العمل من اجل السلام.

ومن اجل الابقاء على مبدأ الحياد في سياستها الخارجية رفضت السويد الدعوات للانضمام الى المناقشات حول الانضمام لحلف الناتو ومعاهدة بروكسل بالرغم من انضمام النرويج والدنمارك الى الناتو **1949** كأعضاء مؤسسين، اذ اعلن وزير الخارجية السويدي بأن " شعبنا لا يمكن ان يقتنع بأن انهم يتطلب الان التخلي عن الحياد باعتباره سياسة غير فعالة وعفا عليها الزمن[26].

تقوم سياسة الامن السويدية على اربعة متغيرات يستعرضـها "بوهوجمارك" **Bo Hugemark**هي[27]:

1- التركيز على منطقة الشمال بما لا يسمح لأية قوة بالسيطرة التامة ضمن الاقليم الشمالي، وايجاد ما يسمى بـ " توازن الشمال "

2- العمل دائما على تغير شركاء التحالف وعلى وفق مناسبات محددة بما يمنع ظهور قوة مسيطرة تهدد التوازن.

3- استغلال التناقض بين القوى العظمى في ايجاد الفرص وابراز اهمية الحفاظ على مصالح السويد، والتي غالبا ما تكون منسجمة مع " توازن منخفض المستوى ". نموذج هذه السياسة تتمثل بخطة " الاند "عام1921، وهي خطة اريد منها تحقيق دفاع اسكندنافي اكثر ثباتا متوافقة مع نهج عدم الانحياز في علاقات السويد الخارجية [28].

4- الحفاظ على قوة دفاعية قوية نسبيا بإمكانها ان تتكيف مع التهديدات واي تطورات غير مرغوبة على الصعيد الخارجي. ان محاولة تكييف السياسة الامنية السويدية مع بيئتها الخارجية ادى في النهاية الى تخلي السويد عن السعي للحصول على الاسلحة النووية.

يضاف الى ذلك عاملا اخر يتمثل بالاستخدام الامثل لمفهوم الردع والدفاع والذي ادى دورا في تعزيز مبدأ الحياد، اذ عزز السويديون من دفاعاتهم وبشكل مستمر خلال الحرب، الامر الذي شكل رادعا للدول المتحاربة في انتهاك حياد السويد، ادراكا منها بأن المكاسب التي يمكن ان تحصل عليها هي من سويد محتلة اقل بكثير من سويد محايدة.

لقد شكلت تجربة الحربين العالميتين اجماعا في السياسة السويدية والحياة الفكرية بالحاجة الى حياد وطني مسلح ومستقل في اوضاع غياب الامن الجماعي العالمي [29].

رابعا : الطابع المؤسسي للحياد السويدي.

اضفاء الطابع المؤسسي على الحياد السويدي تدعمه عوامل عديدة منها [30]:

1- المدة الزمنية الطويلة للحياد السويدي منذ عام 1814 وللزمن الحاضر جعل استمراره الخط الثابت في السياسة الخارجية السويدية.

2- الدعم الشعبي لسياسة الهوية الحيادية للسياسة الخارجية السويدية، وهذا الدعم الشعبي تمثل بمواقف الاحزاب السياسية السويدية، والتي غالبا ما ترى ان الحياد وان اختلفت في اشكاله هو الثابت الذي يجب ان يبقى كمبدأ في السياسة الخارجية، مع حرية اكبر في تكييفه على وفق الاوضاع السياسية والاقتصادية للبيئة الدولية.

3- حالة الاجماع لدى المؤسسة السياسية تجاه مبدا الحياد، مع الابقاء على حالة النقاش مفتوحا حول ايجابيات الحياد في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. وما دخول السويد في عضوية الاتحاد الاوربي عام 1995وقبلها في برامج الشراكة من اجل السلام مع الناتو 1994، الا تكييف لمؤسسة الحياد الرسمية مع التغيرات التي اصابت البيئة الدولية، ومحاولة الحصول على فوائد سياسية واقتصادية اكبر دون المس بمبدأ الحياد الذي تحول الى عدم الانحياز العسكري.

وعليه فأن الحياد بأشكاله المتحولة كان ولا زال في صميم الهوية السويدية، وسار اعتقاد راسخ لدى السويديين ان حيادهم هو الذي ابقى السويد خارج الحروب، مما مكن لاحقا من اضفاء الطابع المؤسسي على " النموذج السويدي" وعلى اساس المعايير الديمقراطية الاجتماعية للتوافق الاجتماعي، وغالبا ما يستعمل مصطلح " folkhem " للدلالة على توافر "المنزل، الراحة، الالفة، والامن " الامر الذي جلب اعتقاد اخر يتماشى بأن النموذج الحيادي يعزز نظام الرفاهية الذي تميز بوجود احساس بالتفوق والاستثنائية مقابل اوربا القارية[31].

أن اجراء معاينة لسياسة الحياد التي انتهجتها السويد في الحربين العالميتين تبين تطور واختلاف في المنهجية المتبعة في كل حرب، فبينما كان حياد السويد في الحرب العالمية الاولى قانونيا الى حد ما، كان حيادها في الحرب العالمية الثانية سياسيا واكثر مرونة في التعامل مع القوى العظمى، عن طريق استخدام الحياد بشكل مرن، وعوّلت على السلوك غير الرسمي في زيادة ساحة المناورة للحياد، وتطلب ذلك توقيع اتفاقيات تجارية ثنائية مع المتحاربين، وبناء نظام اقتصادي متعاون من شركات خاصة، فضلا عن الاستفادة من المنظمات المجتمعية. لقد خلقت هذه المناورة مساحة لحكومات مدعومة بأجماع برلماني،

اعطتها الحرية في التحرك الخارجي، وفعلا عملت الحكومات السويدية المتعاقبة بشكل لافت في استخدام الحياد في مناسبات واهملته في مناسبات اخرى[32].

أن معاينة دقيقة لسياسة الحياد السويدي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية توضح مبدأ الحياد المتسم بطابع الحياد المسلح المرن والمتكيف مع البيئة الداخلية والمدعوم بمؤسسات رسمية وشعبية. لذا يكون مفيدا متابعة صور الحياد السويدي وتطوره خلال فترتين، الاولى ما بعد الحرب العالمية الثانية، والثانية اثناء الحرب الباردة.

1- الحياد السويدي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية: انضمت السويد الى الامم المتحدة عام **1946** وكانت ناشطة في مجالات الوساطة وقضايا حفظ السلام، مقابل ذلك حاولت السويد ايجاد منظومة دفاعية اسكندنافية الا انها لم تفلح، ودخلت في مفاوضات مع حلف الناتو الا المواقف المتباينة بينها وبين متطلبات وشروط الحلف ادى الى انتهاء المفاوضات عام **1949** دون الانضمام، واخيرا اختارت السويد الاستمرار في سياسة الحياد التقليدية، والابتعاد عن التحالفات العسكرية في السلم والحيادية في الحرب[33].

2- الحياد السويدي والحرب الباردة: اظهرت ارشفة الحياد السويدي شكوك بشأن حيادها خلال الحرب الباردة، وظهر نقاش حول وجود تباين كبير بين تصريحات السياسيين الرسمية فيما يخص موقف الحياد السويدي وبين ما كان يتم بالفعل من التخطيط الدفاعي والانتماء الأيديولوجي والعاطفي لغالبية السكان، وكمية الترابط بينهما، ووصلت حدة النقاش حول حياد السويد في تلك الحقبة الى درجة اتهام السويد بتبني معايير مزدوجة في التعامل مع المعسكرين، ووجه اتهام لها بالتضليل في اخفاء علاقاتها القوية مع اعضاء حلف الناتو التي وصلت الى حد التخطيط للحصول على مساعدات عسكرية في حالة وقوع هجوم من الشرق، هذه الكشف جعل البعض ينظر للسويد على انها العضو السابع عشر في حلف الناتو [34]. هذه النقاشات دفعت الحكومة الى اجراء تحقيق في هذه المزاعم ورفعت اللجنة المكلفة بمراجعة سياسة الحياد خلال الحرب الباردة تقريرها الرسمي الى البرلمان في **1994** وبينت انه لم تحدث خروقات للحياد طيلة الفترة الممتدة **1949-1969**. لكن اشار

الى ان الحكومة السويدية عملت على تهيئة بعض الاستعدادات لجعل التعاون ممكن في حالة الحرب، وعلى هذا الاساس تم تمديد مدارج القواعد الجوية في الجزء الشرقي من السويد، وبينت انه ينبغي النظر الى هذه الاجراءات في سياق حالات الطوارئ لاستقبال العائدين من الشرق اضطراراً، مع استعدادات اخرى تدخل في " خلق حرية العمل بشكل اساسي" تسمح لاستقبال المساعدات السريعة غير المباشرة من الولايات المتحدة [35].

ان التحول في سياسة الحياد السويدي اثناء الحرب الباردة تم طرحها من زاوية اخرى تمزج بين ثلاثة دوائر مكملة لبعضها هي : الحياد والتعاون الاسكندنافي والالتزام بالأمن الجماعي للأمم المتحدة، مرتكزات هذه الدوائر تدور حول السعي للتعاون مع الاتحاد الاوربي، وبناء الثقة في مؤتمر الامن والتعاون الاوربي، وصورة الشراكة الصامتة بين الولايات المتحدة الامريكية والسويد [36].

ويؤشر البعض الى انه رغم سياستها الحيادية فأن السويد كانت اقتصاديا وسياسيا دولة غربية، وتماشيا مع هذه الحالة امتثلت السويد للحظر المفروض على تصدير السلع الاستراتيجية الى الاتحاد السوفيتي في عام 1960، وبررت السويد مشاركتها في هذا الحظر بعدّه مسألة اقتصادية بحتة [37].

ان عملية التغيير في سياسة الحياد السويدية بدأت منذ نيسان 1963 بما عرف بـ "السياسة النشطة للحياد " وهو تغير على مستوى الخطاب السياسي، وتعبيرا عن الآراء في الصراعات الدائرة في انحاء العالم، في محاولة لإيجاد تأثير في حلها[38]. وهي سياسة هدفت من جانب اخر ايجاد اصلاحات على حياد السويد التقليدي، وتعزيز الامن السويدي بوسائل ايديولوجية في المقام الاول، رافقه انتقالا تدريجيا في عقيدة السياسة الخارجية الرسمية، من استراتيجية التكيف الى استراتيجية التغير [39]. وتماشيا مع هذه السياسة اتخذت الحكومة السويدية قرارا مهما في عام 1968 تمثل بالتخلي عن الاسلحة النووية، وكانت حجتها في ذلك التي لم يتم الكشف عنها في العلن، هي امكانية الحصول على مساعدة الولايات المتحدة عند الحاجة [40]. ومن اجل دعم حيادها قررت السويد

عام 1972 عدم التقدم بطلب الحصول على عضوية المجموعة الاقتصادية الاوربية، لخشيتها من فقدان مصداقية حيادها [41].

ويبدوا ان سياسة السويد بالابتعاد عن التحالفات قد مثلت مصلحة استراتيجية للقوى العظمى، فخلال سنوات الحرب الباردة تطلب وجود دول غير منحازة يمكن ان تكون بمثابة وسيط، لتقوم بمبادرات مستقلة ورئاسة المناقشات متعددة الاطراف، فكانت السويد مع عدد قليل من الدول تؤدي هذه الوظيفة [42]. علاوة على ذلك فأن الدول العظمى كانت لهم مصلحة في ابقاء الخطاب السويدي التوفيقي كما هو، وهو الامر الذي اعطى للسويد مكانة على الساحة الدولية، بعبارة اخرى، في ايام الحرب الباردة ن كان الحياد " شيئاً يجب ان يكون "[43].

المبحث الثاني: التكيُّف في الحياد السويدي "من الحياد التقليدي الى عدم الانحياز العسكري "معرؤيا تقييمية

في الادبيات السياسية غالبا ما يشار الى ان حياد السويد كان ديناميكيا ومتطور مع تطور البيئة الدولية المحيطة بها، فكان التحول على وفق اوضاع سياسية واقتصادية داخلية وخارجية، كان اهمها تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، لذا كانت عملية تكييف مبدأ الحياد السويدي منسجمة مع هذه المتغيرات الدولية. لذا فأن عملية التكيف للحياد السويدي سار على فرضية التحول من الحياد التقليدي الى عدم الانحياز العسكري.

المطلب الاول: التكيُّف في سياسة الحياد السويدي1989-1999.

خلقت نهاية الحرب الباردة رؤى جديدة تطلبت مراجعات للسياسة الخارجية السويدية، فالهاجس الامني الذي كان اساس انتهاج سياسة الحياد من قبل السويد قد تبدلت صوره، وتنوعت طبيعية التهديدات. رافق ذلك ظهور تهديدات جديدة لم تكن ظاهرة قبل ذلك. سيناريوهات الامن في الحرب الباردة كانت تركز على الجانب العسكري اكثر من المدني، والحروب والصراعات بدأت تحدث داخل البلدان وليس بينها، فضلا عن ظهور قضايا عابرة للحدود الوطنية مثل التلوث البيئي والجريمة المنظمة والارهاب،

احتلت القضايا الاخيرة الاولوية في جدول الاعمال السياسي للدول الاوربية، هذه الصور الجديدة للتهديدات حوَّلت الحياد الى قضية للنقاش بين الاعلاميين والسياسيين والاكاديميون السويديين، وظهر رأي مفاده ان السويد يجب ان تتخلى عن الحياد وتأخذ مكانها المناسب في اوربا الغربية، كما ان نهاية الحرب الباردة قد هزت دور السويد الخاص في العالم، وهو دور كان مطلوب في تلك الفترة [44]، اذ لم تعد هناك حاجة الى وسيط لبناء جسر بين الدول المتصارعة، ووجدت السويد نفسها ذات امكانية قليلة في التأثير على البلدان الاخرى، فهي ليست عضوا في تلك المنظمات التي تعمل بنشاط على تشكيل اوربا الجديدة بدلا من الامم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في اوربا، واضحى الاتحاد الاوربي وحلف شمال الاطلسي الجهات الاكثر فاعلية والاقوى[45].

اولا : الحياد السويدي والاتحاد الاوربي.

تقدمت السويد تحت حكومة كارلسون في عام **1991** بطلب الحصول على عضوية الاتحاد الاوربي، وعدّ هذا إشارة الى التغيير في الموقف السويدي في فهمه للحياد، اذا سبق ان اعتبرت السويد ان الانضمام للاتحاد الاوربي امرا لا يتوافق مع الحياد. ان حيثيات هذه الخطوة لها ما يبررها من الجانب السويدي، اذ ترى السويد ان العالم لم يعد كما في سنوات الحرب الباردة، فالصراع بين الشرق والغرب قد تلاشى ولم تعد هناك ضرورة لعملية للاستمرار بحالة الابتعاد عن المشاركة في الاتحاد. سبب اخر مهد الطريق لعضوية المفوضية الاوربية يعود الى الانخفاض النسبي في الانفاق على الدفاع العسكري [46]، بعد ان بدت القوى العظمى في اوربا تتحول الى دول محدودة القدرات العسكرية بالمقارنة مع فترات سابقة، وبدت اكثر القوى في الشمال ومنها السويد دول صغيرة بحاجة الى الاخرين في قضايا عديدة لاسيما مسائل الدفاع. لذا اعلنت الحكومة السويدية في ايلول عام **1991**، ان الوقت قد حان لإعادة تقييم سياسة الحياد، اذ لاحظ رئيس الوزراء كارل بيلت **Carl Bildt** (**1991–1994**) " أن مصطلح " سياسة الحياد لم يعد ممكن التطبيق ككل على مستوى السياسات الخارجية والامنية التي نود اتباعها في الاطار الاوربي. نحن سنتبع سياسة ذات هوية اوربية واضحة " [47].

ويبدو ان هناك ثلاثة احداث اوجبت تغييرات رئيسية في هذه المدة كان لها انعكاساتها علي سياسة الحياد السويدية وهي[48] :

اولا: تغيير في مفهوم الحياد لصالح عدم الانحياز.

ابتداء من عام **1992**جرى تضييق مفهوم الحياد لصالح سياسة عدم الانحياز العسكري في وقت السلم من اجل الحفاظ على امكانية البقاء محايدا في حالة الحرب، وهو ما عبر عنه كارل بيلت بقوله" ما زال جوهر سياسة الأمن لدينا هو عدم المشاركة في التحالفات العسكرية، مع الالتزام بالحفاظ على قدرة دفاعية مستقلة كافية لتمكيننا من البقاء محايدين في حالة نشوب حرب في محيطنا المباشر. لا يتم الدفاع عن السويد من قبل أي طرف آخر، فقط السويد هي التي تتولى الدفاع عن نفسها"[49]. وقد مثل هذه الحديث تغيرا رسميا اتاح فرصة جديدة في الانفتاح على اوربا.

وفي اطار المؤسسة السياسية والدبلوماسية، قدم السفير "سفيركر اوستروم"**Sverker Åström** تحليلا في تقرير لجنة الحكومة اشارة فيه أن اساس التعاون في الاتحاد الاوربي هو الشعور بالحاجة الى التماسك، وهذه الحاجة تستند الى القيم المشتركة، وهذا يعني في نهاية المطاف اذا واجه عضوا في الاتحاد الاوربي أزمة، بسبب تهديد خارجي او سبب اخر مثل كارثة بيئية او أزمة داخلية صعبة، فعلى الاخرين الانخراط بشكل ما للمساعدة في حل الأزمة.

ثانيا: اظهار مكانة أعلى في التعاون الدولي المنظم. وهو ما ظهر واضحا في المشاركة السويدية في مختلف المبادرات الامنية تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو.

ثالثا: الانفتاح على الجانب الامني داخل الاتحاد الاوربي.

ان المنطلق الاساسي في هذه السياسة هو احداث موائمة في الفصل بين الابعاد الامنية داخل الاتحاد الاوربي ومسائل الدفاع الاقليمي[50]. وعلى وفق هذه السياسة شاركت السويد في العديد من المناسبات منها : قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قوة الحماية في البوسنة في عام **1993** ؛ شراكة الناتو من اجل السلام في عام **1994** ؛

وضع المراقب في اتحاد غرب أوروبا (WEU) في عام 1995 ؛ المشاركة في الناتو بقيادة التنفيذ (IFOR) في عام 1995، وحل محله قوة تثبيت الاستقرار (SFOR) لدراسة اتفاق السلام في البوسنة عام 1997 ؛ مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية (EAPC) ومجموعة أوروبا الغربية للأسلحة (WEAG) في عام 1997، والتي تهدف إلى خلق مشترك البحوث الدفاعية والسوق الأوروبية المشتركة للمواد الدفاعية[51].

لقد برر السويديين انضمامهم الى الاتحاد الاوربي في 1 كانون الثاني 1995 بأنه لا يعني التخلي عن سياسة الحياد بل تعديل مفهومه، ويحاجون بمعاهدة أمستردام التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1999 بما تتماشى مع نية السويد في الاحتفاظ بموقف الحياد، فالمعاهدة تصرح ان مسائل الدفاع العسكري تقتصر على عمليات حفظ السلام والمساعدات الانسانية على وفق ما اصطلح عليه " بالامتناع البناء " [52]. فقرارات الاتحاد تأخذ بالأجماع وهو ما يعني ان اي عضو لديه فرصة أن يمتنع عن التصويت وعدم المشاركة في تنفيذ القرار، وبالتالي عدم المساهمة ماليا، في النهاية فأن معاهدة امستردام تتوافق مع التزامات الحياد السويدي [53]. وفي عمليات الناتو ضد يوغسلافيا كانت استجابة السويد في الاخذ بـ "طريق ثالث" بين عدم الانحياز وبين الولاء للتحالف الاطلسي، اذ رفض رئيس الوزراء السويدي رجوان بيرسون Göran Persson(1996–2007) طلبا من الناتو في المساهمة في قوات عسكرية لمساعدة اللاجئين من كوسوفو طالما كانت العلميات تفتقر الى شرعية من الامم المتحدة، او منظمة الامن والتعاون الاوربي[54]. وبعد ازمة كوسوفو والتفويض الاممي للعمليات من اجل السلام اتخذت السياسة الخارجية السويدية منحى اخر اقل تصلبا تجاه التدخل في القضايا الدولية[55].

المطلب الثاني: تقييم حالة التكيَّف في الحياد السويدي

نشأ الحياد كمفهوم لضرورات السياسة الامنية في نفس الوقت الذي نشا فيه مفهوم سيادة الدولة. فالسيادة كانت تعني سلطة الدولة في كل الامور التي تقع ضمن الحدود

الوطنية المعترف بها دوليا، وكذلك سلطتها في استخدام قواتها خارج هذه الحدود اذا تطلب الامر. وهذا يعني أن للدولة سلطة في شن الحرب كلما بدا لها ذلك مناسبا. الدول الاضعف عسكريا رأت بالحياد وسيلة للحفاظ على سيادتها في بيئة دولية تقوم على نظام توازن القوى المهدد لسيادة الدول الصغيرة بالضم او الاحتلال، لذلك نظرت هذه الدول الى الحياد باعتباره اساسا قانونيا واداة تحد من استخدام القوة داخل المجتمع الدولي[56]. والسويد واحدة من تلك البلدان صغيرة الحجم ومحدودة القدرات، لذلك اختارت الحياد كوسيلة للبقاء خارج الحروب، وخلال القرن العشرين ظلت سياسة الحياد في صميم السياسة الخارجية السويدية، وتعاملت السويد مع تطورات احداث العالم بوضع " الدولة المحايدة "وقد نجحت السويد في البقاء بعيدا عن الحروب. لذا يمكن القول ان سياسة الحياد وعدم الانحياز لاحقا قد خدمت غرضها الاستراتيجي خلال الحربين العالميتين والحرب الباردة. لكن ما لم يكن للحياد ان يقدمه للسويد هو المنافع في مرحلة السلام التي بدأت في **1989–1991**، وايضا كيفية مواجهة التحدي الجديد المتمثل بالتكامل الاوربي [57]. علاوة على ذلك كانت لسياسة الحياد مكانة قوية في السياسة السويدية لوجود مبررات قوية تتعلق بالأمن القومي والسلام الدولي والداخلي وقضايا الرفاه والاخلاق. وبمرور الزمن اصبحت سياسة الحياد مؤسسية، وكانت الدعوة الى تغيير هذه السياسة محفوفا بالمخاطر لاسيما بالنسبة للسياسيين الذين كانوا ينوون المشاركة في قيادة البلاد [58]. ووفقا لمالمبورغ**Malmborg**فأن النقاش السياسي الذي دار بعد الحرب الباردة اثبت أن الحياد لم يكن فقط ضرورة امنية بل ايضا اخذ شكل الهوية الوطنية، ونتج عنه تصور علاقة متلازمة بينه والرفاهية السويدية[59]. فتحول السويد من حالة محيطية فقيرة الى بلد ذا اقتصاد ومجتمع نموذجي مزدهر ارتبط بقوة الحياد، وهكذا لم ينظر للحياد فقد كوسيلة للحافظ على السويد خارج الحرب، ولكن كأداة لحماية نظام الرعاية السويدي في المستقبل[60].

يضاف الى كل ذلك ان المحللين يتفقون على اهمية " الوسيط الخاص، والسلام "كدور مروج للدول الصغيرة المحايدة، كالدور الذي تلعبه الدول الصغيرة المحايدة في التعاون الدولي عندما يتعلق الامر بالاحترام وقواعد السلوك الاخلاقية [61].

وعليه يمكن القول ان ادوار الوسيط والداعم للسلام مع الارتباط العاطفي للمجتمع السويدي بساسة الحياد يقدمان هوية للامة السويدية. ويذهب ستيفن كوبليك في دراسة اجريت عام 1972، ان سياسة الحياد الخارجية السويدية تم تشكيلها من خلال المتغيرات الخارجية والداخلية، فالعوامل الخارجية تشير الى المشهد الدولي، والعوامل المحلية تشير الى طبيعة الحاجات الداخلية [62]. ويجادل كوبليك في بعض الجوانب من الحياد السويدي على الاقل في فترة الحرب الباردة ويضع وجهة نظر من الخارج حول فقدان الشفافية للحياد السويدي ويضع تساءل مهم : هل هذا البلد محايد حقا، او هو حليف سري للكتلة الغربية ؟. بيد ان مثل هذا النقاش كما يشير اليه "غوستافسون" Gustavssonفي دراسته حول سياسات التغير في السياسة الخارجية السويدية لم يكن مرغوبا فيه حكوميا بسبب كونه قد يقوض مصداقية السياسة ويعرض الامن القومي للخطر [63]. لذا فأن انعدام الشفافية والاختلاف بين المواقف الرسمية وغير الرسمية اثناء الحرب الباردة خلق عدم وضوح في سياسة الحياد السويدية. ويعلق مالمبورغ بالقول انه " لا يمكن التوفيق بسهولة بين تمسك السويد بالقيم الغربية وسياسة خارجية محايدة[64].

أن وضع تقييم افضل لسياسة الحياد السويدي يمكن ان يكون من خلال متابعة الخطوات التي انتهجتها في صياغة مبدا الحياد على وفق التطورات السياسة الدولية، ومن خلال البيانات الرسمية للجنة الشؤون الخارجية الحكومية (SGPFA)، ومن خلال مرحلتين :

المرحلة الاولى: اعادة صياغة سياسة الامن السويدي في بيانات الحكومة بشان السياسة الخارجية 2000–2005.

اعتمدت دراسة قدمتها اف. فوليا F. Fulyaفي عام 2007بعنوانالحياد السويدي والتخلي عنه بالاعتماد على بيانات السياسة الحكومية في الشؤون الخارجية (SGPFA) للسنوات 2000– 2005في عقد مقارنة بين السياسات الامنية من الناحية النظرية وبين مستويات التطبيق الفعلي، ان هذا التحليل من شانه ان يقدم لنا صورة اوضح للسياسة الامنية السويدية المتبعة فعلا في هذه الفترة [65].

في عام 2000 اكدت SGPFAعلى "عدم مشاركة السويد في التحالفات العسكرية، بهدف جعل بلدنا محايدا في حالة الحرب في محيطنا، وان الحياد لا يزال دون تغيير. وهو يعمل على تعزيز الأمن في منطقتنا، وبالتالي تعزيز أمننا "ويظهر ان هذه الصياغة، فيها التزام بالأمن الأوروبي الذي تم التعبير عنه في الجملة التالية: "أمن أوروبا غير قابل للتجزئة"[66].

في عام 2001 اكد SGPFA على الابعاد الشمالية والاوربية والعالمية في الامن السويدي، اذا تم تعريق السياسة الامنية على انها لاعب رئيسي في ساحة السياسة الخارجية [67]. الاختلاف في هذه البيان عن سابقه انه يعطي اشارة الى احتمال تغيير في السياسة الامنية التقليدية، اذ يبين البيان (في رأينا لقد حان الوقت لمراجعة هذه الصيغة. لذلك قمنا بدعوة جميع الأحزاب السياسية في البرلمان(Riksdag) للمناقشات حول هذا الموضوع. هدفنا هو خلق اتفاق واسع، واسع النقاش، من أجل التوصل إلى وصف أفضل لتوجيه سياستنا الأمنية. لا نعتزم التخلي عن سياسة عدم المشاركة في التحالفات العسكرية. إن سياسة عدم المشاركة في التحالفات العسكرية هي مصدر قوة للسويد وتحظى بدعم قوي من الشعب السويدي. إنها تتيح لنا حرية العمل. فهي تساعد في تقليل مخاطر الصراعات والتوتر في منطقتنا. إنها تجعلنا قادرين على أن نكون أستباقيين في عمل نزع السلاح النووي. كل هذه العوامل تشكل الأساس لاختيار سياستنا الأمنية". [68]. من خلال هذا التغير يمكن الاستنتاج أن مفهوم الامن ارتبط على مستويين، مستوى الاتحاد الاوربي ومستوى التعاون عبر الاطلسي، ويظهر الدور القوي للولايات المتحدة في اوربا، وهو ما نتج عنه بُعد اخر في تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية واوربا[69]. ان بيان SGPFA 2001 يوضح حساسية الية التوازن الهش بين المستويين، فمن الواضح ان العضوية في الاتحاد الاوربي يمكن تصوريها " دولة ما بعد الحداثة " من قبل بعض الباحثين، وهو تصور يثير في خيال السويديين احتمالات جديدة للسياسة الامنية، ويبدو ان هذا التوازن الهش كان سمة من سمات الفترة الانتقالية.

كان للهجمات الارهابية التي وقعت في 11 ايلول 2001 تداعيات على السويد والاتحاد الاوربي اذ وضعت SGPFAالتهديدات الارهابية في سلم اولوياتها، وعقبت

على هذه الهجمات بالقول " لقد أوضحت أعمال الإرهاب المروعة في 11 سبتمبر مدى ضعف المجتمع المفتوح، وكشفت التهديدات التي نتعرض لها جميعا. وغني عن القول أن السويد والاتحاد الأوروبي يجب أن يقومان بدور نشط وقوي في مكافحة الإرهاب الدولي[70]. ان معاينة بياناتSGPFA تظهر انه بالرغم من الاثر الذي احداث11 سبتمبر في السياسة الخارجية للسويد وسياسات الدول الغربية، الا انها لم تحدث تغييرا في كلاسيكية السياسة الامنية السويدية.

وعلى وفق بيانSGPFA عام 2002 اشارت الى" أن اتباع السويد سياسة عدم المشاركة في التحالفات العسكرية، يجعل من الممكن أن تبقي بلدنا محايدًا في حالة نشوب صراعات في منطقتنا"[71]. ومع هذا السياق لم يتغير تركيز السويد على الأمن في المنطقة المجاورة، وهذا يذكرنا تلقائيًا بالموقف السويدي الداعم تجاه الاتحاد الأوروبي، مع رؤية توسيع ودعم دور الأمم المتحدة.

ومنذ عام 2003 عملت السويد على توحيد السياسات الامنية، ووضعت موائمة بين الحياد والامن السويدي، اذ اشارتSGPFA الى أن "السويد لا تشارك في التحالفات العسكرية. هذه هي السياسة التي خدمتنا بشكل جيد في مختلف مراحل التاريخ لما يقرب من مائتي سنة. إنها تتيح لنا حرية العمل. ولديها شعبية واسعة وعلى مستوى الاحزاب ايضا. بمعنى دعم سياسي واسع[72].

رافق هذا الصياغة الجديدة للسياسة الأمنية لـ SGPFA في عام 2003 التزام متكرر لتعزيز الامن لأوربا موحدة، وأشير إلى الاتحاد الأوروبي بعدّه أحد الجهات الأمنية الفاعلة بجانب الناتو وروسيا. مع التأكيد على التعاون الأوروبي الأطلسي، ومعالجة المشاكل الأمنية في جميع أنحاء العالم، وتم تقديم مفهوم الأمان الموسع كمفهوم جديد يتماشى مع الاوضاع السياسية الجديدة وهو ما اشار اليه بالقول "يقال تقليديا أن أمن الدول مضمون بالوسائل العسكرية، بما في ذلك القتال ضد الإرهاب. لكن هذه رؤية ضيقة للغاية. في عالم اليوم، يجب أن يبنى الأمن على مستوى العالم، ويشمل الحرية والأمن للجميع [73]. سيصبح هذا المفهوم الموسع للأمن موضوعًا متكررًا في SGPFAs لعام 2004، اذا تمت صياغة السياسة الامنية بطريقة مشابهة للسياسة الامنية لعام 2003،

من خلال الاشارة الى ان "السويد لا تشارك في التحالفات العسكرية. هذه سياسة خدمتنا وما زالت تخدمنا. في الوقت نفسه، نريد أن نشارك بنشاط في تعزيز سياسات الأمن والدفاع الأوروبيين ولا يوجد أي تناقض هنا"[74].

البيان أعلاه قدم مرة أخرى الصياغة الرسمية لحقيقة تعزيز السويد سياستها الأمنية بطريقة تخفف من سياسة الحياد للقيام بدور في صياغة سياسة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وزيادة مساهمته في الأمن العالمي [75].

فيما يتعلق بالحرب على العراق، وقفت السويد ضد استخدام القوة ودعمت الامم المتحدة لإيجاد حل اخر غير الحرب، ومع ذلك فالعلاقات مع الولايات المتحدة كانت تسير بقوة أكبر في تلك المدة، بالرغم من الاختلاف في وجهات النظر من بعض القضايا لا سيما قضية الحرب على العراق. لكن السويد كانت ترى أن المشاركة النشطة للولايات المتحدة أمر ضروري لمواجهة جميع التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، التي لا يمكن التعامل معها الا بجهود مشتركة. وكانت الرؤية السويدية تقوم على أن " الولايات المتحدة تحتاج إلى العالم والعالم يحتاج إلى الولايات المتحدة. العلاقة مع الولايات المتحدة – "الرابط عبر الأطلسي" – أمر حاسم بالنسبة لأمن وتنمية أوروبا. حتى لو كنا لدينا اختلافات في الرأي، فنحن نتشارك في القيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان "[76].

يمكن القول ان التطور الذي حدث في السياسة الخارجية السويدية جعل الحياد ينتقل بدرجة بطيئة من حالة الحياد الكلاسيكي الى حالة اكثر انفتاحا وصولا الى حالة عدم الانحياز، وظلت سكة الحياد طيلة المدة من **2000** الى**2003** تسير الى محطة النطاق الجغرافي للسويد ومحيطها الاوربي، كما ان وصف الحياد بـ" عدم المشاركة في التحالفات العسكرية " بمعنى ان بيانات **SGPFA** ركزت على تحسين الاوضاع الامنية في اوربا، وايضا مواجهة التغيرات الامنية في العالم، على اعتبار أن سياسة الحياد وضعت اساسا لتامين حياد السويد في حالة وجود صراعات في المناطق المجاورة، وجرى التأكيد دائما على النطاق الاقليمي للحياد السويدي في **SGPFAs**، فضلا عن التوجه نحو الاتحاد الاوربي وتوسيعه من اجل تحقيق السلام في عموم القارة الاوربية. هذا التوجه يرتكز على فهم اكثر نضجا للمشاكل غير التقليدية التي بدأت تظهر وتحتاج الى انواع جديدة من

الحلول. ويبدو أن السياسة الخارجية السويدية بدأت تتأثر بكل ما يحدث في العالم وحتى لو كانت تلك الاحداث بعيدة عن النطاق الجغرافي لأوربا، فالزلزال الذي ضرب اسيا في عام **2004** والذي خلف عدد كبير من الضحايا[77]، كان قد ولد ردود فعل انعكست على **SGPFA**لعام **2005**، اذ لم تعد الية عدم الانحياز العسكري متوافقة كما كانت في السابق، لذا جاءت الرؤية هذه المرة اكثر تركيز على "تحسين قدرة السويد في حالات الطوارئ" والاستفادة من عضوية الاتحاد الاوربي في مجابهة قضايا الكوارث، والتدهور البيئي والفقر والارهاب والجريمة المنظمة والدول الفاشلة والصراعات الاقليمية والحرب وأسلحة الدمار الشامل. وعدّها تهديدات مشتركة، وهذا يعني توسيع في مفهوم الامن في السياسة الخارجية السويدية لتنتقل من نطاقها الجغرافي الاقليمي الى النطاق العالمي، من خلال هذا المنظور الجديد للأمن تم التأكيد على دور الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة والامم المتحدة في شؤون الامن العالمي، ومحاربة التهديدات العالمية الجديدة التي بدت واضحة الان. كل هذا استلزم مراجعة للسياسة الامنية السويدية للمدة **2000–2005**. لكن هذه المراجعة لا تعني تغيير على مستوى الاهداف في الشؤون الخارجية بل فقط على مستوى الأدوات، فالسويد لم تتخذ خطوات الانخراط في التحالفات العسكرية وانما كانت اجراءات للتكييف مع البيئة الدولية المتغيرة والمضطربة الى حد ما، وهذا ما يمكن قراءته على مستوى الاندماج في النظام الامني الاوربي الذي يتم تجديد صياغته من قبل الدول الاعضاء، وعالمية علاقات القوة، والتكيف مع التهديدات والمخاطر الخارجية المتغيرة. لذا فأن مراجعة السياسة الامنية السويدية كانت عملية للتكييف مع الاوضاع الدولية[78].

المرحلة الثانية:اعادة صياغة سياسة الامن السويدي في بيانات الحكومة بشان السياسة الخارجية للمدة **2005–2018**.

في بيـان السياسة الحكومية لرئيس وزراء السويد "غوران بيرسون "" **Göran Persson** " المقدم الى البرلمان **2005** ركز على سياسة السويد الخارجية التي لا زالت ملتزمة بسياسة الحياد، اذ اشار الى ان " سياسة السويد المتمثلة عدم المشاركة في التحالفات العسكرية تحظى بدعم شعبي واسع " [79]. بالمقابل لم يغفل الاشارة الى اصلاح

السياسة الامنية عن طريق اصلاح الدفاع بحيث تكون للسويد قوة حديثة قادرة على الاستجابة السريعة للمساهمة في الجهود المبذولة لضمان السلام والامن. في هذه المرحلة وسعت السويد من مشاركاتها في جهود تعزيز السلام في افغانستان، ومهمة ادارة الازمات في اقليم " اتشيه " في اندونيسيا في عام **2005**. فضلا عن اهتماماتها المستمرة في قضايا برامج مكافحة الارهاب، ونزع السلاح، وقضايا دعم الديمقراطية والمساواة وحقوق الانسان[80].

وزادت السياسة الخارجية للحكومة السويدية من مجالات التعاون مع الامم المتحدة والمشاركة في نشاطاتها الانسانية. ورأت في الاتحاد الاوربي اهم منتدى للتعاون في القارة الاوربية[81].

في عام **2007**ظلت الرؤية الامنية والخارجية السويدية متماشية منطق الحياد بشكله الجديد، اذا اكد بيان **SGPFA**على نفس الالتزام السابق في عدم الانخراط في التحالفات العسكرية" السويد ليست جزء من أي تحالف عسكري. ويستند أمن بلدنا في المستقبل على المجتمع والتعاون مع البلدان الأخرى" [82]. مع تأكيده ايضا على اهمية الانخراط في التحالف السياسي ضمن الاتحاد الاوربي الذي ترى فيه السويد انه يساعد في بناء ترتيب جديد للسلام في اوربا والعالم [83].

الشيء الجدير بالملاحظة ان بيان**SGPFA**لعام **2009** اختلف في بعض الشيء في صياغته عن الاعوام السابقة، فبينما كانت بيانات الخارجية السويدية السابقة تؤكد دائما على لابتعاد عن الاحلاف العسكرية، جاء بيان عام **2009** الذي قدمه وزير الخارجية "كارل بيلدت" الى البرلمان السويدي خاليا من هذه العبارة وأكتفى بالإشارة ان السويد تتمسك بخطها فيما يتعلق بالسياسة الأمنية. وتضمن عبارة أن التعاون الوثيق مع حلف الناتو ضروري في معالجة الأزمات ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للسويد. وبسبب حساسية العلاقة مع حلف شمال الأطلنطي "الناتو" فان بيان "كارل بيلدت" لم يشر الى موقف محدد لمساهمة السويد في قوات الناتو للتدخل السريع[84].

وفي عام **2010** اكدت الحكومة السويدية على مواضيع تتعلق بأهمية التعاون على المستوى الامني والاقتصادي مع اوربا والعالم. وهكذا اصبحت العالمية هي جزء من

السياسة الامنية الخارجية للسويد، فهي تأكد انها في "قلب التعاون الأوروبي"[85]. فضلا عن التعاون مع الامم المتحدة لاسيما في قضايا السلام، " اذ تعد السويد "الأمم المتحدة القوية حجر الزاوية "في السياسة الخارجية السويدية. السويد تعمل من أجل أمم متحدة أكثر فعالية وكفاءة في وضع أفضل لمواجهة التحديات العالمية في المستقبل" [86]. وصار الانخراط في القضايا السياسية لاسيما مواضيع تدعيم الالتزامات الدولية وقرارات مجلس الامن قضية مهمة في السياسة الخارجية السويدية، وظلت المشاركة في عمليات حفظ السلام احد ركائز السياسة الخارجية السويدية وداعمة لها. واكدت في سياستها الامنية انها لاتزال محافظة على عدم الاشتراك في التحالفات العسكرية، بالمقابل اكدت التزام السويد في الدفاع ليس فقط عن السويد بل عن شركائها في الاتحاد الأوربي، هذا التطور في السياسة الامنية السويدية قد يعني ان السويد قد تتخلى عن سياستها الحيادية في مرحلة معينة " من الواضح أن بلادنا لن تبقى سلبية اذا ما تم ضرب دولة عضو أخرى في الاتحاد الأوروبي أو بلد في الشمال عن طريق الكارثة أو الهجوم. على نفس المنوال، نتوقع هذه البلدان لاتخاذ إجراءات مماثلة تجاه السويد " [87]. مقابل ذلك استمرت السويد في مسعاها في تبني سياسة دفاع متاح ومرن، لكن بطريقة تكاملية مع الشمال" من خلال مشاركتنا في مجموعة قوات الشمال، من قوات الرد السريع في الاتحاد الأوروبي، السويد تتحمل المسؤولية عن السلام والأمن داخل وخارج منطقتنا. السويد ستقود مجموعة قوات الشمال في عام **2011**. لدينا طموح تولي القيادة في عام **2014**" [88].

في بيانه المقدم الى البرلمان في **19** شباط **2014** اكد وزير الخارجية السويدي "كارل بيلت"**Carl Bildt** على ان " السويد مستعدة للمساهمة في القدرات العسكرية في عمليات دعم السلام التي تقودها الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي أو الناتو. " [89]. هذا يعني ان السويد اخذت تنظر الى الامن نظرة عالمية، وبالتالي فان الحياد عندهم اخذ شكلا اخر يتمثل بصياغات امنية تعطي للأبعاد الانسانية دورا في تحقيق السلام عن طريق التعاون وليس عن طريق القوة العسكرية.

وفي **14** شباط **2018** اكدت وزيرة الشؤون الخارجية "مارجوت فالستروم" **Margot Wallström**أن "الهدف الأساسي لسياسة السويد الخارجية هو حماية

أمن بلدنا وأمننا كمجتمع. ونحن نفعل ذلك بالشراكة مع الآخرين، من خلال سياسة خارجية نشطة تعمل فيها الدبلوماسية، الحوار والتعاون هما أهم أدواتنا. " [90]. واشارت الى موضوع " الحياد النشط " الذي يعني الالتزام بالابتعاد عن التحالفات العسكرية مقابل التعاون النشط مع المؤسسات السياسية في اوربا والعالم" لا تزال السياسة الأمنية السويدية ثابتة. عدم مشاركتنا في التحالفات العسكرية يخدمنا بشكل جيد ويساهم في الاستقرار والأمن في شمال أوروبا. ويتطلب تعاون نشط، إلى جانب تعزيز التعاون الدفاعي، لا سيما مع فنلندا، و ويجب أن تكون قدرات الدفاع الوطني ذات مصداقية. "[91]. وتماشيا مع النهج السويدي الجديد للأمن والذي ينحو منحى التضامن الامني اشارت **Margot Wallström** الى التضامن الاوربي في مجال الامن، وان السويد لن تكون سلبية في حالة تعرض دولة عضو في الاتحاد الاوربي او دول الشمال الى كارثة او هجوم، فأنها ستشارك في دفع ذلك، كما توقعت ان يفعل الاخرين الشي ذاته لو تعرضت السويد لمثل ذلك [92].

من كل ما تقدم يتضح ان الحياد كمبدأ توجيهي في السياسة الخارجية السويدية ومنذ عام **1814** وحتى الوقت الحاضر سار على وفق منهجية واضحة كان لاوضاع البيئة الداخلية والاقليمية والدولية دورا فاعلا في تكيّفه وتغيير شكله من حياد تقليدي الى حياد بشكل عدم الانحياز العسكري، وهو الشكل الذي لا زالت تتمسك به السياسة الخارجية في علاقاتها الدولية .

الخاتمة.

ان الحياد كمبدأ توجيهي في السياسة الخارجية ظل ثابتا لم تتخلى عنه السويد في علاقاتها الدولية، وان اختلفت في طرح اشكاله على وفق الاوضاع البيئة الاقليمية والدولية التي كانت ضاغطة عليها وباتجاهات متعددة. لقد خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها بالاتي :

1- ان الحياد في السياسة الخارجية السويدية كان مبدأ اساسيا في السياسة الخارجية السويدية، اتخذته على وفق وعي تام بطبيعة الاوضاع الاقليمية الضاغطة والمعطلة

لبناء دولة الاستقرار والازدهار التي قررت السويد تحقيقها في مرحلة مبكرة من تاريخها الحديث.

2- مثلت الحربين العالميتين الاولى والثانية نجاحا للحياد السويدي، وهو نجاح تحقق من خلال المناورات التي اتبعتها السويد تجاه الاطراف المتحاربة، مع الافادة القصوى من حيادها في التجارة مع جميع الاطراف.

3- استمرار حالة الحياد لمدة زمنية طويلة وفر مقومات نجاح اضافية عززت من مبدأ الحياد، منها خلق هوية وطنية للحياد، وتجذر الحياد في مؤسسات الدولة، وثقة في ردع التهديدات، وهوية امنية، فضلا عن اعتراف دولي بالحياد.

4- تكييف الحياد السويدي على وفق تغير البيئة الداخلية والدولية اوجد نموذجا ناجحا للحياد اطلق عليه بالطريق الثالث، وهو نموذج يجمع بين عدم الانحياز العسكري وبين اداء ادوار انسانية، وارساء سلام عالمي عن طريق القيام بمهام الوساطة والمشاركة النشطة في قوات حفظ السلام ومشاريع السلام الاممية.

ان الحياد السويدي المتكيف مع البيئة الدولية بصورته الحالية "عدم الانحياز العسكري" يعد نموذجا للحياد يمكن الاخذ به من قبل دول تعيش اوضاع مقاربة، وتسعى الى الابتعاد عن اتون الحروب والصراعات الاقليمية والدولية، وتتوق لتحقيق الاستقرار والازدهار.

Neutrality in Swedish foreign policy , an analytical study of adaption from traditional neutrality to military non-alignment 1814-2018

Abstract

Sweden is today one of the most active European countries in the regional and international environment despite the adoption of neutrality as a guiding principle in its foreign policy. For more than two centuries, the length of time for Swedish neutrality has made it a global standard, an agreed foreign policy at home and a political culture rooted in institutions and society. Swedish. Although discussions are still underway on Swedish security and foreign policies after the end of the Cold War, especially cooperation with NATO through the Partnership for Peaceprogram, EU accession

and its impact on the principle of neutrality in foreign policy. Sweden, however, insists that it still maintains neutrality, but more adequately, in times of war neutrality and peacetime military alliance.

Margins and sources الهوامش ومصادر

[1]– هيثم موسى حسن، القانون الدولي، الحياد الدولي، الموسوعة العربية، دمشق، المجلد الثالث، ص356.

[2]نالت السويد استقلالها في عام 1523 بعد تخلصها من سيطرة الدنمارك، بعدها توسع نفوذها في اوربا، لكن خسارتها الجرب ضد روسيا القيصرية حجم تمددها نحو الغرب، وتمكنت من السيطرة على النرويج عام 1814
وشكلت معها اتحاد استمر حتى عام 1905 ينظر:

Haytham Musa Hassan, International Law, International Neutrality, The Arabic Encyclopedia, Damascus, Volume Three, p. 356.

Sweden gained independence in 1523 after it got rid of Denmark's control, then expanded its influence in Europe, but losing scabies against Tsarist Russia the size of its expansion towards the West, and was able to control Norway in 1814
And formed a union with it that lasted until 1905 looks:

Neil Kent,A concise History of Sweden, London ,1989,PP.13-22 .

[3]- Knutsen , Jan Normann, Aspects of the Union between Sweden and Norway (1814-1905,Madrid University, Folia Scandanavia.Vol. 4,1997,226.

[4]- Wahlbäck, Krister, The Roots of Swedish Neutrality,University of California The Swedish Institute, 1986, P23.

[5]-Ibid,p23

[5]- Knut Ola Naastad Strøm, Between the devil and the deep blue sea, Trade negotiations between the Western Allies and the Scandinavian neutrals 1914-1919, Department of Economy and Society, School of Business, Economics and Law, University of Gothenburg,2019,156.

[7]-Malmborg, Mikael, Neutrality and State Building in Sweden, The Swedish Institute of Stockholm, 2001.p,113.

[8]- Steene, Mikale S., "Role Model or Power Pawn? The Changing Image of Swedish Foreign Policy, 1929–1987", in Sundelius,Bengt (ed.), The Committed Neutral, Sweden's Foreign policy, Westview Press, 1989, p.182.

[9]–ميثاق كيلوغ – بريان[هو ميثاق وقع عليه من قبل 15 دولة في باريس في1928 ودخل حيز التطبيق في 24 تموز 1929. ينص في مادته الأولى على استنكار الدول الموقعة عليه اللجوء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية. صادقت 57 دولة لاحقاً على الميثاق. في 6 أبريل 1927 كان وزير الخارجية الفرنسية أريستيد بريان قد اقترح, خلال خطاب يخلد الذكرى العاشرة لدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى, على نظيره الأمريكي فرانك بيلينجز كيلوج ميثاقاً يضع الحرب خارج القانون. ينظر:

-Malmborg, Mikael,op.cit,p.128.

[10]-Jussi Kurunmarki and Johan Strang,Rhetorics of Nordic Democracy, Finnish Literature Society.Helsinki,2010,p,284
[11]- Ibid,p.137.
[12]-Herolf, Gunilla & Lindahl, Rutger, "Sweden–continuity and change", in Ojanen & Lindahl, Rutger, Non-alignment and European SecurityPolicy, Ambiguity at Work, Ulkopoliittinen instituutti &Institut für EuropäischePolitik, 2000, p,160.
[13]-Malmborg, Mikael,op.cit,p.140.
[14]-Ibid,p,141.
[15]-Wahlbäck, Krister,op.cit.p,66.
[16]-Herolf, Gunilla & Lindahl, Rutger,op.cit. p,161
[17]- The Geopolitics of Sweden: A Baltic Power Reborn ,at : https://soo.gd/4Sxy .
[18]- Müller, Consuls, Corsairs, and Commerce, p. 142, table 5.5.See also Johansen, Shipping and Trade, pp. 36-37. The Russian-Sweden war 1788-90 caused a serious decline in registered capacity.
[19]- Leos Müller,Sweden Neutrality and shipping in the second half of the Eighteenth century, EHS Annual Conference 2006, Reading, Session: IID: New Perspectives on the Early Modern Baltic World, Department of History, Uppsala University, 2006,p.5.
[20]-Bo Hugemark, Fyra perspektiv på svensk neutralitet ,Fyra perspektiv på svensk neutralitet, Svensk Tidskrifts, 1985, pp,463-464.
[21]-Thomas Hoerber and Sarah Lieberman, A Europe Space policy, Past consolidation, present challengesand future perspectives, publishedby Routledge,2019,p,10.
[22]- Johan Eliasson, Traditions, Identity and Security: the Legacy of Neutrality in Finnish and Swedish Security Policies in Light of European Integration, Maxwell school of Citizenship and Public AffairsSyracuse University,2003,p,4.
[23]- Malmborg, Mikael, op,cit,p1
[24]- willhelm Sundman, Sweden in the United nation Security council , Uppsala UniversityDepartment of Government ,2017 ,p23
[25]-PerCramér. Neutralitet och Europeisk Integration Göteborgs universitet, 1998,p,80.
[26]- Ibid,p,80.
[27]- Bo Hugemark, op,cit,pp,463-464.
[28]- Pirjo Kleemola-JuntunenThe, Aland Strait, university of Lapland,2014,p,35.
[29]-Malmborg, Mikael,op.cit,p.143.
[30]- Henrik Karlsson, Den Svenska Neutralittsdebatten, 1988-1992, Lunds Universitet, Statsvetenskapliga Institutionen,2006,pp14-16
[31]- Wahlbäck,Krister,op,cit,p143.
[32]- Ibid,144.
[33]-- Steene, Mikale S., po.cit ,p,172.
[34]-Malmborg, Mikael,op.cit,148
[35]-Herolf, Gunilla & Lindahl, Rutger,op.cit,p,165.
[36]-Malmborg, Mikael,op.cit,p,157.
[37]- Ibid,p,152.
[38]- Ibid,p,161.
[39]- Ibid,p,162.
[40]-Ibid,p,158.
[41]- Steene, Mikale S., po.cit ,p,178.
[42]- Gustavsson, Jacob, The Politics of Foreign policy change explaining the Swedish Reorientation on EC membership, Lund University press, 1998,p,77.

[43]- Ibid,p,85.
[44]- Malmborg, Mikael,op.cit,p,172.
[45]- Herolf, Gunilla & Lindahl, Rutger,op.cit
[46]-Gustavsson, Jacob, op,cit,p,82.
[47]- Herolf, Gunilla & Lindahl, Rutger,op.cit. p,177.
[48]- Tapani Vaahtroranta& Tuomas Forsberg, Post-Neutral or Pre-Allied ? Finnish and Swedish Policies on the EU and NATO as Security Organizations, The Finnish Institute of International affairs, Working Papers 29,2000,P.4.
[49]- Ibid,p,178.
[50]- Malmborg, Mikael,op.cit,p 172.
[51]- Ibid,173.
[52]- Ibid,p,184.
[53]- Goetschel, Laurent, "Neutrality, a Really Dead Concept?", Cooperation and Conflict, vol. 34: 2, June 1999, Sage Publications,p,125
[54]- Malmborg, Mikael,op.cit,p.182.
[55]- Hallenberg, Jan, "Swedish Foreign and Security Policy", in Miles, Lee, Sweden and the European Union Evaluated, Continuum, 2000, p,28.
[56]- Goetschel, Laurent, op,cit, p,119.
[57]-Huldt, Bo, "Comments on the Swedish positions", in Ojanen, Hanna (ed.), Neutrality and non-alignment in Europe today, FIIA [The Finnish Institute of International Affairs] Report 6/2003, p,46.
[58]- Goetschel, Laurent,op.cit,p,87.
[59]-Malmborg, Mikael,op.cit,p,171.
[60]- Ibid,146.
[61]- Steene, Mikale S., po.cit ,p,176.
[62]- Ibid,p182.
[63]-Gustavsson, Jacob,op.cit,p,74.
[64]-Malmborg, Mikael,op.cit,p,170.
[65]- F.Fulya, Swesish neutrality and its Abandonment,Istanbul Ticaret Sosyal university Bilimler .2007,p,20
[66]- Statement of Government Policy on Foreign Affairs (SGPFA) 2000.p,3.
[67]-Ibid.p,1.
[68]- Ibid.p,6.
[69]- Ibid .p,8.
[70]- Statement of Government Policy on Foreign Affairs (SGPFA) 2001.p,7.
[71]-Statement of Government Policy on Foreign Affairs (SGPFA)2002.p,10.
[72]- . الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة مع حزب الوسط والديمقراطيين المسيحيين والحزب المعتدل، يعني أنه يتمتع بدعم سياسي واسع. ينظر: **Statement of Government Policy on Foreign Affairs(SGPFA)2003.p,16**
[73]- Statement of Government Policy on Foreign Affairs(SGPFA)2003.p,2-15.
[74]- Statement of Government Policy on Foreign Affairs(SGPFA)2004.p,11.
[75]-Ibid,p,10.
[76]- Ibid,p,5.
[77]– زلزال المحيط الهندي**2004** قدر بـ"**9**" درجات على مقياس ريختر. وقع في **26** ديسمبر **2004** مما تسبب في توليد موجة تسونامي التي راح ضحيتها ما يقارب **300,000** من البشر. وتكبدت اندونيسيا أعلى

نسبة من الخسائر في الممتلكات والضحايا، وتعد موجة المد هذه من أكبر الكوارث الطبيعية في التاريخ الحديث. ينظر:

Tsunami Generation from the 2004 M=9.1 Sumatra-Andaman Earthquake. At: http://soo.gd/S5ZU . 02/04/2019. 10:40.

[78]- F.Fulya,op,cit,p.200.

[79]-Statement of Government Policy presented by the Prime Minister, Mr. Göran Persson, to the Swedish Riksdag on Tuesday, 13 September 2005,p 13-14

[80]-Regeringskanslit, December 2006,p 5. At:https://soo.gd/krEf 18 / 2019 ,/ 2 20:23

[81]- Ibid.13-14

[82]-Statement of Government Policy in the Parliamentary Debate on Foreign Affairs, Wednesday 14 February 2007 ,p,1.

[83]- Ibid,p,3.

[84]– تقرير السياسة الخارجية يتوقع تحديات كبيرة في فترة رئاسة السويد للاتحاد الأوربي، 1 راديو السويد، 8 شباط 2009 .متاح : http://soo.gd/TFvi10:00

[85]- Statement of Government Policy,5 October 2010,p,25

[86]- Ibid,p,25.

[87]- Ibid,p,26.

[88]- Ibid,p,27.

[89]-Carl Bildt Minister for Foreign AffairsStatement of Government Policy, in the Parliamentary Debate on Foreign Affairs, Wednesday, 19 February 2014,p,7.

[90]-Margot Wallström Minister for Foreign Affairs,Statement of Government Policy, in the Parliamentary Debate on Foreign Affairs, Wednesday 14 February 2018,

[91]- Ibid,p,4.

[92]- Ibid,p,4.